

Distr.: Limited
14 March 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الحادية والخمسون

فيينا، ١٠-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨

مشروع التقرير

المقررة: نيكولا روزنبلوم (أستراليا)

إضافة

شؤون الإدارة والميزانية

١- نظرت اللجنة، خلال جلستها ١٢٩٣ المعقودة في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، في البند ٩ من جدول الأعمال، وعنوانه "شؤون الإدارة والميزانية". وكانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على اللجنة لكي تنظر في هذا البند:

(أ) تقرير المدير التنفيذي عن المسائل والصعوبات المالية التي يواجهها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنفيذ المهام المسندة إليه وتقييم أولي لسبل وأساليب تحسين الوضع المالي (E/CN.7/2008/11-E/CN.15/2008/15)؛

(ب) تقرير المدير التنفيذي عن البرامج والمبادرات التي سينفذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فترتي السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١١ (E/CN.7/2008/12-E/CN.15/2008/16).

٢- وقدم مدير شعبة الإدارة بيانا تمهيديا. وأدلى ببيانات ممثلو أستراليا وجمهورية إيران الإسلامية وكوبا والولايات المتحدة الأمريكية. وأدلى ببيانات أيضا المراقبون عن جنوب أفريقيا والسويد وكينيا.



٣- وقدم ممثل للأمانة للبند، فذكر أنه على الرغم من أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قد وضع برنامج عمل متكامل فإن لديه صندوقين طوعيين منفصلين لأموال التبرعات لبرنامج المعني بالجريمة وبرنامج المعني بالمخدرات، وأن ميزانية كل من هذين البرنامجين توافق عليها اللجنة المعنية بها؛ غير أن الجمعية العامة وافقت على ميزانية عادية متكاملة لبرنامجي الجريمة والمخدرات معا. ولكل صندوق للمساهمات الطوعية ثلاث مكونات: أموال عامة الغرض (أي غير مخصصة لأغراض محددة)؛ وأموال خاصة الغرض (أي مخصصة لأغراض محددة)؛ ورسوم دعم البرامج التي تُحصل على الأموال المخصصة الغرض. وأشار إلى أن مستوى المساهمات غير المخصصة لأغراض محددة لا يتواءم مع احتياجات المكتب، وبخاصة فيما يتعلق بشبكة المكاتب الميدانية. وقُدّم تحليل تجزيئي لتمويل الميزانية المدججة بحسب المصادر، بيّن أن ما نسبته ٨١ في المائة من التمويل يأتي من الأموال الخاصة الغرض (بما في ذلك رسوم دعم البرامج)، و١٩ في المائة من التمويل يأتي من الأموال العامة الغرض، و١١ في المائة منه يؤخذ من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وإن مقدار الأموال العامة الغرض ليس كافيا لدعم تنفيذ واستدامة أنشطة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة التي تُموّل حاليا من الموارد المخصصة الغرض. وذكر المتكلم أن الأموال المخصصة الغرض قد ازدادت بقدر كبير - وهي زيادة يُنظر إليها من حيث أنها تجسّد ثقة الدول الأعضاء في البرامج - لكن التمويل من الميزانية العادية ظل في حالة من السكون المالي بالقيم المطلقة، كما انخفضت الأموال العامة الغرض. ولذلك، فإن المسألة لا تتعلق بمستوى التمويل الإجمالي، بل بتشكيلة مصادر التمويل. وأشار إلى أن الانخفاض بالقيم المطلقة والنسبية معا في الأموال العامة الغرض، والاعتماد المستمر على عدد صغير من المانحين، قد أفرزا تحديات خاصة. وقد ذكر أنه في تقرير المدير التنفيذي عن المسائل والصعوبات المالية التي يواجهها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2008/11-E/CN.15/2008/15)، أشار المدير التنفيذي إلى عدد من الإمكانيات المتاحة لمعالجة هذه التحديات، واقترح إنشاء فريق عامل غير رسمي ليتولى تقييم هذا الوضع ورسم معالم الطريق للمضي قدما.

المداولات

٤- أعرب متكلمون عن تأييدهم للبرامج التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وعُزيت أهمية إلى استراتيجية المكتب المعني بالمخدرات والجريمة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ باعتبارها الأساس لتحديد أولويات البرامج والأنشطة القائمة، بدلا من التوسع في مجالات جديدة لا تتوفر لها قاعدة تمويل مستقر وكاف. وذكر بعض المتكلمين أن البرامج

غير المدرجة في إطار الاستراتيجية وتلك التي تفتقر إلى آفاق تمويل ينبغي استبعادها. أما فيما يتعلق بفكرة جدول تبرعات إرشادي، فشدد أحد المتكلمين على أن التبرعات ينبغي أن تظل طوعية. وأعرب متكلم آخر عن رأي في أن مستويات التمويل ينبغي أن تكون متسقة مع الأنشطة في البلد المَعين والمنطقة المَعينة، وأنه ينبغي زيادة الأموال المخصصة للمكتب من الميزانية العادية. وفي هذا الصدد، اقترح أن تحت الدول الأعضاء ممثلها في مقر الأمم المتحدة لمتابعة، وكذلك تأييد، مسألة تخصيص تمويل أكثر كفاية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. كما أعرب أحد المتكلمين عن القلق من أنه، على الرغم من اعتماد استراتيجية، فإن التمويل لا يتسق تماما مع تلك الاستراتيجية، ولا يُتوقع قريبا ورود قدر كاف من الأموال العامة الغرض. وذكر أن الشواغل بشأن مستويات التمويل المناسب لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تتطلب أن ينظر فيها في سياق إدارته وولايته الأوسع نطاقا.

٥- وبين أحد المتكلمين أن هيكل التمويل والميزانية المجزأ لدى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، لا يجسد واقع مكتب موحد واستراتيجية موحدة بشأن المخدرات والجريمة. ورئي أن الزيادة في الأموال الخاصة الغرض والانخفاض في الأموال العامة الغرض والاعتماد على عدد صغير من الجهات المانحة تعدّ تطوّرات مثيرة للقلق لأنها قد تحدث تشوهات في أولويات المكتب.

٦- ولاحظ أحد المتكلمين باهتمام فكرة عقد لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية دورة مشتركة بينهما لاستعراض الميزانية المدمجة حسبما اقترح في تقرير المدير التنفيذي عن المسائل والصعوبات المالية التي يواجهها المكتب (E/CN.7/2008/11-E/CN.15/2008/15)، وقال إنه يرى في هذا الاقتراح وسيلة ممكنة لزيادة الكفاءة. وشدد متكلم آخر على أن نتائج تنفيذ التوصيات التي قدمتها وحدة التقييم المستقلة ينبغي أن تُشارك الدول الأعضاء في الاطلاع عليها. واقترح متكلم أن رسوم تكاليف دعم البرامج المحصّلة من المشاريع في بلد أو منطقة ما ينبغي تخصيصها للمكتب التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في البلد المعني أو المنطقة المعنية. وفي هذا الصدد، أوضح ممثل الأمانة أنه لا توجد سوى قلة من المكاتب الميدانية التي تحقق في الوقت الحالي فائضا من الأموال المحصّلة من رسوم تكاليف دعم البرامج، وتستخدم لدعم مكاتب تعاني من عدم كفاية في حجم تمويل البرامج، في مناطق أخرى. وأشار ممثل الأمانة إلى استثناءات في تطبيق النسبة المئوية القياسية البالغة ١٣ في المائة بشأن رسوم دعم البرامج. وقد سعى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في تلك الحالات، إلى ضمان استرداد معظم تكاليفه، حسبما أذنت به لجنة المخدرات، من خلال تحميل كل من المشاريع المعنية على نحو مباشر حصة عادلة من تلك التكاليف وذلك من خلال تحديد نسبة مئوية مخفضة بشأن رسوم دعم البرامج، بالاتفاق مع الجهات المانحة والجهات الشريكة في التنفيذ.